

الصراع على ولاية العهد بين الأميرين سليم وبايزيد وآثاره الاقتصادية على الدولة العثمانية

The Struggle for the Succession Between Princes Selim and Bayezid and its Economic Impact on the Ottoman Empire.

إسلام شرقي¹

¹ جامعة يحي فارس - المدينة - islamchergui1507@gmail.com

تاريخ النشر: 10/07/2026

تاريخ القبول: 06/06/2026

تاريخ الاستلام: 24/04/2026

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الصراع على ولاية العهد بين الأميرين سليم وبايزيد في أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، وذلك من خلال معرفة أسباب ومراحل حدوثه مع التركيز على تحليل انعكاساته الاقتصادية على الدولة العثمانية خاصة في الولايات الأناضولية، وهذا من أجل إبراز العلاقة بين الصراع السياسي والاستقرار الاقتصادي للدولة. وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب نظام واضح لولاية العهد ساهم في تفاقم الصراع بين الأمراء، مما أدى إلى اضطرابات سياسية أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العثماني، من خلال تراجع جباية الضرائب وتدهور النشاط الزراعي والتجاري، وارتفاع النفقات العسكرية والدبلوماسية، وهو ما انعكس سلبا على الخزينة وأضعف مواردها في تلك الفترة.

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية، الأمير سليم، الأمير بايزيد، ولاية العهد، التمرد.

Abstract:

This study examines the struggle for succession between Princes Selim and Bayezid in the late reign of Sultan Suleiman the Magnificent, focusing on its causes main stages, and economic impact on the Ottoman Empire, particularly in Anatolia, in order to show the link between political conflict and economic stability.

The study finds that the absence of a clear succession system intensified the conflict between the princes, leading to political instability that negatively affected the Ottoman economy, through declining tax revenues, weakened agricultural and commercial activity, and increased military and diplomatic costs, which strained the state treasury.

Keywords: Ottoman Empire, Prince Selim, Prince Bayezid, Succession to the Throne, Rebellion.

المؤلف المرسل: إسلام شرقي، islamchergui1507@gmail.com

1. مقدمة:

يعد تاريخ الدولة العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي من أهم المراحل التي عرفت تحولات سياسية وعسكرية واقتصادية عميقة، حيث ارتبط استقرار الدولة بقدرتها على إدارة السلطة وضبط آليات انتقال الحكم بين الأمراء، وفي هذا السياق برزت إشكالية ولاية العهد كأحد التحديات التي واجهت النظام السياسي العثماني خاصة في ظل غياب قانون واضح لوراثة العرش، مما فتح المجال أمام صراعات داخلية بين الأمراء والتي كان لها انعكاس مباشر على استقرار الدولة.

ويعد الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد في أواخر عهد السلطان سليمان القانوني نموذجاً بارزاً لهذه الإشكالية، إذ لم يقتصر على بعده السياسي والعسكري فحسب بل امتد ليشمل أبعاداً اقتصادية في الدولة، أثرت وبشكل واضح على مختلف المناطق خاصة على الولايات الأناضولية، وقد ترتب عن هذا الصراع اضطراب في النظام المالي للدولة وتراجع وتدهور في النشاط الزراعي والتجاري، فضلاً عن الارتفاع الكبير في النفقات العسكرية والدبلوماسية، وانطلاقاً من هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أسهم الصراع على ولاية العهد بين الأميرين سليم وبايزيد في إحداث اضطرابات سياسية واقتصادية داخل الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات من أهمها:

- ما طبيعة الصراع على ولاية العهد في الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة؟.
 - كيف تطور الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد، وكيف أثر ذلك على الجانب الاقتصادي للدولة؟.
- وتنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات أبرزها:
- أن غياب نظام واضح لولاية العهد ساهم في تصاعد الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد.
 - أن هذا الصراع رغم آثاره السياسية والعسكرية كانت له آثار اقتصادية أيضاً مست خزينة الدولة.
- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تحليل طبيعة الصراع القائم بين الأميرين مع إبراز مراحل تطوره ونتائجه، بالإضافة إلى الكشف عن آثاره الاقتصادية على الدولة العثمانية خاصة في الولايات الأناضولية، أما من حيث المنهجية فقد اعتمدت على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث التاريخية وتحليلها وربطها بسياقها العام، إضافة إلى اعتماد المنهج الوصفي في عرض الوقائع، بهدف الوصول إلى فهم دقيق لطبيعة هذا الصراع وانعكاساته على الدولة العثمانية وخزنتها.

2. جذور الصراع بين الأمير سليم والأمير بايزيد:

1.2 . إشكالية وراثة العرش في الدولة العثمانية:

شهدت الدولة العثمانية خلال فترة حكم سلاطينها العشرة الأوائل غياب قانون واضح ينظم مسألة وراثة العرش، هذا ما جعل الأمراء أبناء السلاطين يتنازعون على مسألة تولي الحكم بعد وفاة والدهم السلطان، وفي ظل هذا الفراغ التشريعي أصبح كل أمير يرى أنه الأحق والأجدر من أخيه في ارتقاء عرش الدولة، كما كان كل أمير من الأمراء كان يعتقد أن تمسكه بهذا الحق وسعيه له سينجيه من قتل محقق، فهو بذلك يرى أن حياته متوقفة على اعتلائه للعرش¹.

وبموجب التقاليد الإسلامية السائدة في الدولة العثمانية كان يشترط في من يتولى منصب السلطان أن يكون ذكرا بالغاً سن الرشد، ومتمتعاً بعقل سليم يؤهله لإدارة شؤون الدولة، غير أن هذه الشروط العامة لم تقتزن بوجود نظام محدد أو قواعد واضحة تنظم مسألة وراثة العرش في الدولة أو تحدد آليات الوصول إلى السلطة، لذلك كان يعتقد أن الوصول للحكم هو أمر يتعلق بمشيئة الله وحده².

ومع استمرار غياب نظام وراثي ثابت في الدولة العثمانية كان باستطاعة كل أمير عثماني أن يصبح سلطاناً شرعياً للدولة العثمانية فيما لو تمكن من أن يكسب تأييد قادة الإنكشارية إلى صفه، بالإضافة لكبار رجال البلاط والكتاب وحتى العلماء، وقد برزت الإنكشارية بوجه خاص كونها العنصر الحاسم في هذا الصراع، نظراً لما تمتعت به من قوة عسكرية ونفوذ سياسي متزايد، حتى أنهم خلال فترات أصبحوا بمثابة العامل الرئيسي للوصول الأمراء إلى العرش³.

كان القانون العثماني يقضي بإرسال الأمراء خارج العاصمة إلى السناجق التابعة للدولة العثمانية في الأناضول برتبة أمير سنجق، وقد كانت السناجق التي يرسل إليها الأمراء معروفة ومشهورة ولعل أهمها سنجق مانيسا، بحيث يكون الدور للسلطان في اختيار السنجق المناسب لأبنائه الأمراء، ولا يحق للأمير اعتراض قرار السلطان على تعيينه مهما كان القرار، حيث كانت كل هذه الترتيبات تهدف لتدريب الأمراء واختبارهم في أمور الحكم وإدارة الدولة⁴.

إن نظام السناجق في الدولة العثمانية يعتبر مرحلة مهمة في تنشئة الأمراء، لكن رغم ذلك نجد أنه قد ساهم في اشتداد الصراع بين الإخوة بغية الوصول إلى العرش، وعلى الرغم من أن هذا الصراع كان معروفاً حدوثه في كل مرحلة انتقالية، إلا أنه كان في المنظور العثماني يعتبر حكماً إلهياً كما ذكرنا سابقاً، لذلك كانت الدولة

تواجه باستمرار خطر الحروب الداخلية خاصة بعد تشريع قانون نامه من قبل السلطان محمد الفاتح (1451-1481م) والذي جاء فيه مايلي: "يمكن لأي من أبنائي الذين سيهبه الله السلطنة أن يتخلص من إخوته لأجل مصلحة الدولة"⁵.

2.2. نشأة الأميرين سليم وبايزيد:

كان الأمير في الدولة العثمانية موضع اهتمام وعناية خاصة في الجانب التربوي والتعليمي، فكان منذ ولادته يقوم على خدمته نوع خاص من جوارى القصر، ولما يبلغ الخامسة من عمره تنتقل خدمته إلى موظفين آخرين يعملون على تنشئته وتعليمه بأساليب جديدة، ثم يلحق بتعليم الدروس المختلفة تحت إشراف نخبة كبيرة من أشهر المعلمين في زمانه، والذين يلقونونه بعناية كبيرة الأصول والأدب والعلم والمعرفة⁶.

وهكذا فقد شكل النظام التربوي العثماني إطارا عاما لإعداد الأمراء وإكسابهم المؤهلات الضرورية لممارسة الحكم مستقبلا، ومن بين هؤلاء الأمراء هو الأمير سليم الذي ولد بتاريخ 30 ماي 1524م بالعاصمة استانبول⁷، وهو ثاني أبناء السلطان سليمان القانوني (1521-1566م) بعد الأمير محمد من زوجته السلطانة خرم، وعندما كبر الأمير سليم أصبح يلقب بـ"ساري" لأنه كان أميرا أشقرا بعينين زرقاوين، وكان ذو اهتمام كبير بالشعر والشعراء وعمل على تنظيم أبيات شعرية تحت اسم مستعار عرف بـ"سليمي"⁸.

نشأ الأمير سليم نشأة متميزة فكان له اهتمام كبير بأمور الصيد وصناعة الأقواس، كما شارك مع والده السلطان سليمان في عدة حملات عسكرية خاصة في أوروبا الشرقية، كذلك فقد شغل منصب أمير سنجق في عدة إمارات عثمانية، كانت أولها في إمارة قونية لمدة 6 سنوات، وإمارة مانيسا التي ضل بها حوالي 14 سنة، وأخيرا إمارة كوتاهية لمدة 5 سنوات⁹.

كان إلى جانب الأمير سليم شقيقه الأمير بايزيد والذي ولد بتاريخ 14 سبتمبر 1525م، وقد نشأ بايزيد كغيره من الأمراء العثمانيين وحضي بتعليم متميز أكسبه صفات متعددة، فعرف هذا الأمير بشجاعته وحكمته وحبه للأدب والمعرفة، كما كان له اهتمام كبير بالشعر فعمل على كتابة الأشعار باللغة التركية والفارسية، ونظم القصائد تحت اسم مستعار عرف بـ"شاهي"، فضلا عن هذه الجوانب كان له اهتمام كبير بالأمور العسكرية، فقد أبدى منذ الصغر رغبته الكبيرة في المشاركة بالحملات العسكرية مع والده السلطان سليمان، كمشاركته في الحملة العسكرية على بلاد المجر بتاريخ 23 أبريل 1543م والتي فتحت فيها إسترغوم، وحملة نخجوان ضد الدولة الصفوية في 28 أوت 1553م¹⁰.

تجدر الإشارة إلى أن الأمير بايزيد كان يتمتع بفضائل أكثر على عكس الأمير سليم الذي يقال بأنه كان أميراً متوكلاً على الآخرين ومستسلماً للقدر منغمساً في اللهو ومضيعة لوقته مع حاشيته في القصر - على حسب ما تذكر بعض المصادر - بينما بايزيد كان رجلاً فاضلاً وأميراً ذكياً مستقيماً الأخلاق ومجتهداً، حيث كان يقضي وقته في المجالس العلمية، وكان كل عام يرسل حوالي 2000 قطعة ذهبية إلى الحرم الشريف خاصة عندما كان أميراً على سنجق كوتاهية¹¹.

3.2 . بوادر الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد:

جرت العادة العثمانية أنه بعد بلوغ الأمراء يتم إرسالهم حكماً مع مؤدبيهم إلى العواصم الإدارية في الأناضول، وكان هؤلاء الأمراء خلال حياة آبائهم السلاطين يسعون محاولين الحصول على أقرب ولاية إلى العاصمة إستانبول، ويحاولون أيضاً كسب دعم رجال البلاط وحتى قوات القباي قولي، لذلك سعى كل من الأمير سليم والأمير بايزيد أن يحصل على ولاية أقرب للعاصمة، بالإضافة إلى سعي كل واحد منهما في استمالة رجال الدولة إلى جانبه¹².

لما بلغ الأمير سليم عمر 18 سنة تم تعيينه أمير سنجق على إمارة قونية وكان ذلك سنة 1542م، وفي عام 1544م وبأمر من السلطان سليمان تم تحويله إلى سنجق مانيسا والذي بقي به إلى غاية 1559م، بينما الأمير بايزيد عندما بلغ من العمر 18 سنة تم تعيينه أميراً على إمارة كوتاهية حوالي سنة 1543م وضل بها إلى غاية 1559م، وكان كل أمير منهما يديره سنجقه بشكل مستقل فيقوم بتشكيل ديوان صغير على نمط الديوان الهامايوني¹³ ويختار له هيئة ورجالا مناسبين، كما يجلب إلى جواره نخبة من رجال الدولة ورجال العلم والمعرفة والفكر لمناقشتهم والأخذ بنصائحهم وإرشاداتهم¹⁴.

بعد وفاة الأمير محمد سنة 1543م وهو أكبر شقيق للأميرين سليم وبايزيد وحدثت فتنة الأمير مصطفى ومقتله سنة 1553م، وكل هذه الأحداث تلتها وفاة الأمير جيهانكير في نفس السنة متأثراً وحزناً على مقتل أخوه الأمير مصطفى، ضلت ولاية العهد محصورة بين الأميرين سليم وبايزيد الأمر الذي جعل المنافسة بينهما أكثر حدة، خاصة في ظل ما اتسمت به علاقتهما من توتر شديد وتنافس مستمر، حتى أصبح كل واحد منهما ينظر إلى الآخر باعتباره خصماً مباشراً، وقد كانت السلطانة خرم وابنتها مهرماه وزوجها الصدر الأعظم رستم باشا¹⁵ جميعهم يرغبون في أن يخلف الأمير بايزيد والده السلطان سليمان، بينما لم يكن أي أحد في القصر يلتفت للأمير سليم¹⁶.

بتاريخ 15 أبريل 1558م توفت السلطنة خرم وبذلك فقد الأمير بايزيد أكبر الداعمين له، وبعد وفاتها ازداد الصراع بين الإخوة بشكل كبير، كما أن بعض رجال الدولة والمؤيدين لكل أمير من الأمراء قد عملوا على زيادة التوتر بين الطرفين، خاصة الوزير لالا مصطفى باشا¹⁷ الذي يعتبر المحرض الأكبر في هذه الفتنة، حيث كتب عنه بجوى إبراهيم أفندي في هذا الجانب قائلا: "إن مكر وفتنة لالا مصطفى باشا وإلقاءه بالمرحوم بايزيد في فخ البلاء هو السبب والباعث على الحرب بين الأمراء"¹⁸.

كل هذا التوتر الذي كان قائما بين الأميرين كان السلطان سليمان القانوني على دراية بكامل تفاصيله وخلفياته، وإدراكا منه لخطورة هذا الأمر قرر في سنة 1559م إجراء حركة نقلية لحكم الأميرين في محاولة لاختبار كل واحد منهما وكذلك لقياس مدى ولائهما وانضباطهما لأوامر السلطة المركزية، حيث أمر بانتقال الأمير سليم من إمارة مانيسا إلى إمارة قونية، بينما أمر الأمير بايزيد بالانتقال من إمارة كوتاهية إلى إمارة أماسيا الواقعة شرق الأناضول¹⁹.

بعد التغيرات التي قام بها السلطان سليمان تقبل الأمير سليم قرارات والده السلطان، لكن الأمير بايزيد فسر هذا التغيير على أنه إقصاء له من قبل والده السلطان، واعتقد بأن لا مكان له في خطط والده المستقبلية نحو وراثة العرش، واعتبر أن والده السلطان يسعى لتولية الأمير سليم حكم الدولة في المستقبل، ومن هنا بدأت بوادر التمرد تظهر بقيادة الأمير بايزيد الذي عمل على جمع جيش وتدريبه لمواجهة أخوه سليم²⁰.

لما علم الأمير سليم بأن شقيقه الأمير بايزيد قد شرع في جمع جيش، وأنه يعمل على تدريبه تمهيدا لمهاجمته سارع إلى إبلاغ والده السلطان سليمان بالأمر، وبمجرد ما تأكد السلطان من صحة هذا الخبر أرسل مبعوثا إلى الأمير بايزيد يحذره من تصرفه الذي قد ينهي حياته، وجرت بينهما عدة مراسلات ومما جاء في إحدى الرسائل التي كتبها السلطان سليمان إلى الأمير بايزيد ما يلي: "في المستقبل يجب أن تترك كل شيء إلى الله، لأن الله وليس الإنسان هو الذي يقرر مصير الممالك وحكومتها، فإذا اختارك الله أن تخلفني في عرش السلطنة فلا يمكن لأي إنسان أن يعرقل ذلك"²¹.

3. أحداث تمرد الأمير بايزيد ونهايته:

1.3 . معركة قونية 1559م:

رغم التحذيرات التي وصلت إلى الأمير بايزيد إلا أنه لم يتراجع عن قرار محاربة شقيقه الأمير سليم فجمع جيشا وعمل على تدريبه، حيث وصل عدد هذا الجيش إلى 40 ألف جندي، وبعد ذلك أعلن الأمير بايزيد

الحرب على الأمير سليم، في تلك الأثناء أمر السلطان سليمان بتجهيز جيش بقيادة أحمد باشا والي الأناضول وجيش آخر بقيادة فرحات باشا والي قرمان، بالإضافة لجيش ثالث آخر بقيادة ذو القادر علي باشا، وكل هذه الجيوش انضمت إلى جيش الأمير سليم وبذلك وصل عددهم إلى 100 ألف جندي²².

في أواخر شهر ماي من سنة 1559م إلتقى الجيشان بالقرب من إمارة قونية، وقبل الحرب توجه بعض القادة إلى الأمير بايزيد ونصحوه بالتراجع عن قراره²³، لكن عناده منعه من ذلك وبدأ بالهجوم على جيش الأمير سليم المدعوم بجيش السلطان سليمان واستمرت المعركة بين الطرفين طيلة يوم كامل، وعن هذا الحدث كتب بجوى إبراهيم أفندي قائلاً: "لقد استمر القتال من طلوع الشمس حتى غروب النهار، ولما حل وقت المساء توقفت الحرب وتوقف سفك الدماء، وانسحب كل شخص من مكان القتال إلى رايته التي كان يقاتل تحتها"²⁴.

في اليوم الثاني عاد القتال بين الأميرين لكن كفة الانتصار مالت إلى الأمير سليم المدعوم بجيش السلطان سليمان، لذلك قرر الأمير بايزيد الانسحاب من ساحة المعركة²⁵، ويقال أنه ندم على مواجهة أبيه السلطان وسعياً للخروج من هذه المشكلة قام بإعدام ثلاثة أشخاص ممن كانوا قد أقنعوه بالتمرد وأرسل رؤوسهم إلى السلطان سليمان، كما صرح في رسالة أرسلها إلى السلطان أنه مستعد للمثول أمامه ليغفر له، لكن السلطان لم يقبل اعتذاره وأرسل جيشاً جديداً لمواجهة بقيادة إسكندر باشا²⁶.

لما علم الأمير بايزيد بأن السلطان أرسل جيشاً آخر لمطاردته قرر الهروب إلى الحدود الأرمنية مع أولاده الأربعة وما تبقى من جيشه الذي كان عدده حوالي 10 آلاف جندي²⁷، ولما وصل إلى الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية إلتقى ببعض الشخصيات العثمانية ذات المذهب الشيعي، وهم الذين اقترحوا عليه فكرة الهروب إلى الدولة الصفوية، وأبرز هؤلاء الداعمين كان فرحات قدوز²⁸.

2.3 . لجوء الأمير بايزيد إلى الصفويين:

ظل إسكندر باشا يطارد الأمير بايزيد في الحدود العثمانية الصفوية، وبعد عدة مراسلات بين الأمير بايزيد والشاه طهمااسب²⁹ قرر هذا الأخير تقديم المساعدة للأمير وسمح له بدخول أراضيه مع أبنائه وجيشه، وقد أقسم الشاه بأنه لن يسلم الأمير بايزيد إلى السلطان سليمان، وبذلك انطلق الأمير بايزيد مباشرة واجتاز الحدود واتجه نحو مدينة تبريز الصفوية³⁰.

عند دخول الأمير بايزيد إلى مدينة تبريز استقبله حاكم المدينة الأمير غيب بك، وكان إلى جانبه كبار السادة والنقاب وحتى كبار التجار في الدولة الصفوية، واحتشد الناس على طول الطرقات في مشهد استقبالي

مهيب، وبأمر من الشاه طهماسب زينت الشوارع والطرق بسجاد أحمر وخيام مطرزة بالذهب، كما عزفت الموسيقى بحضور أكبر الموسيقيين في الدولة الصفوية آنذاك³¹.

بعد دخول الأمير بايزيد مدينة تبريز واستراحته فيها لعدة أيام إتجه مباشرة نحو العاصمة قزوین، والتي كانت تمثل آنذاك مركز الثقل السياسي والإداري للدولة الصفوية، وحل بها بتاريخ 24 نوفمبر 1559م حيث كان في استقباله الشاه طهماسب الذي أبدى تجاهه قدرا كبيرا من الحفاوة والترحيب، فاستقبله في قصره استقبالا رسميا لائقا بمقامه، وشمل هذا الترحيب أبناء الأمير بايزيد وبعض مرافقيه³².

كان الأمير بايزيد يتوقع أن يمدد الشاه طهماسب بجيش لمحاربة الأمير سليم، لكن الشاه رفض طلب الأمير لأنه كان يرى بأن هذا الأمر لا يصب في مصلحة دولته، لذلك قرر الاحتفاظ بالأمير بايزيد لاعتباره كورقة ضغط ومساومة ضد السلطان سليمان القانوني³³، ولما أدرك الأمير بايزيد بمخططات الشاه طهماسب حاول الفرار، لكن الشاه علم بذلك فأمر بأسره هو وجميع أولاده ومرافقيه، كما أمر بتقسيم جيشه وتوزيعه في البلاد ليسهل التخلص منهم لاحقا³⁴.

3.3 . العودة القسرية لبازيد ونهايته:

لما علم السلطان سليمان القانوني بلجوء ابنه الأمير بايزيد إلى الدولة الصفوية وأن الشاه طهماسب قد اعتقاله، أرسل السلطان رسالة إلى الشاه يطلب فيها تسليم ابنه بايزيد، وبذلك بدأت المراسلات بين الطرفين والتي أعرب فيها الشاه عن نيته في الحفاظ على السلام مع العثمانيين، وفي بعض رسائله كان يستشهد بآيات قرآنية كقول الله: "الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق"³⁵، كما كانت رسائله تحمل دلائل أيضا على رغبته في الالتزام بمعاهدة أماسيا³⁶.

إضافة إلى رسائل السلطان مع الشاه كانت هنالك رسائل متبادلة بين الأمير بايزيد ووالده السلطان سليمان، ومما جاء في رسالة الأمير بايزيد لوالده العبارات التالية:³⁷

يا والدي السلطان سليمان... سلطان العالم كله

يا والدي الذي هو أحب إلي من نفسي

أيطاوعك قلبك على إيذاء ابنك بايزيد!

الله يعلم أنني بريء يا والدي السلطان.

ومما جاء في رد والده السلطان سليمان على هذه الرسالة قائلا:

يا ولدي الذي كثيرا ما رفع راية العصيان والطغيان

ما كنت أود أن أعلق فرمانا على عنقك

أكان قلبي يطاوعني ضدك يا ولدي يا بايزيد!

لا تقل إنني بريء... تب على الأقل يا ولدي.

في عام 1560م أرسل السلطان سليمان القانوني وفدا إلى الدولة الصفوية لمقابلة الشاه طهماسب، وكان هذا الوفد العثماني بقيادة علي باشا يوزباشي محملا ببعض الهدايا، وقد أكرمهم الشاه بحسن استقبال وأكد الطرفان على الرغبة في استمرار معاهدة أماسيا واجتناب قيام حرب جديدة بينهما، كما رد الشاه ببعض المطالب أبرزها حكم ولاية بغداد لكن تم رفض مطالبه، فاقترح الشاه مطالب جديدة تمثلت في حكم ولايتي النجف وكربلاء وهدم قلعة قارس مقابل تسليم بايزيد، لكن هذه المطالب قوبلت بالرفض أيضا³⁸.

بتاريخ 8 أبريل 1561م وصل وفد جديد من الدولة العثمانية بلغ عددهم حوالي 700 شخص، وكانوا بقيادة خضر علي باشا والي إمارة مرعش الذي يعتبر من أكثر الرجال ثقة عند السلطان سليمان، وقد مثل هذا الوفد أمام الشاه طهماسب يوم 13 أبريل 1561م محملين بعدد كبير من الهدايا شملت أحزمة وسيوف وخناجر مرصعة بالجواهر وأقمشة فرنسية فاخرة الصنع، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الخيول الأصيلة³⁹.

كان الوفد العثماني يحمل رسالة فيها مجموعة من البنود قدمت للشاه طهماسب والتي كانت تتضمن ما يلي:

- يقوم الشاه طهماسب بتسليم الأمير بايزيد وأولاده الأربعة إلى الدولة العثمانية.
- تقوم الدولة العثمانية بهدم قلعة قارس بناء على طلب الشاه، وتكون القلعة بمثابة منطقة منزوعة السلاح.
- الإبقاء على معاهدة أماسيا كصلح قائم بين الطرفين.

وبعد مراجعة هذه البنود من قبل الشاه طهماسب وافق عليها وقبلها⁴⁰.

بتاريخ 23 جويلية 1562م تم تسليم الأمير بايزيد وأولاده الأربعة إلى المبعوثين العثمانيين، وبفتوى من شيخ الإسلام أبو السعود أفندي وبأمر من السلطان سليمان تم قتلهم جميعا، حيث كتب محمد بن أبي السرور البكري في هذا الجانب قائلا: "لما تم تسليم الأمير وأولاده الأربعة كان كل واحد منهم كالبدن الطالع، فخنق الأولاد أولا قبل أبيهم ثم بعدهم والدهم بايزيد، وحملوا في ثوابيت إلى سيواس ودفنوا بها، وهم بايزيد وأولاده: عثمان، أورخان، محمود، عبد الله"⁴¹، أما بخصوص الجنود فأعيد قليل منهم إلى الدولة العثمانية فيما قتل أغلبهم وكان من بينهم فرحات قدوز⁴².

4. الآثار الاقتصادية للصراع على ولاية العهد بين الأميرين سليم وبايزيد:

1.4. تراجع جباية الضرائب واضطراب الموارد المالية:

شهدت الولايات الأناضولية خلال منتصف القرن السادس عشر ميلادي اضطرابات عميقة نتيجة الصراع على ولاية العهد بين الأميرين سليم وبايزيد، وهو ما انعكس بشكل مباشر وغير مباشر على البنية الاقتصادية لهذه المناطق، فقد أدى هذا النزاع إلى اختلال في التوازن الاقتصادي نتيجة تداخل العوامل العسكرية والسياسية مع النشاطات الاقتصادية في المنطقة، ومن المعروف أن الأعمال العسكرية بالدولة العثمانية كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا الاقتصادية والمالية، وهو ما جعل دراسة هذا النزاع من الزاوية الاقتصادية أمرا ضروريا لفهم انعكاساته الحقيقية⁴³.

لقد كان المورد الرئيسي لأمرء السناجق يعتمد بالأساس على ما يتم توفيره من عائدات التيمار، بالإضافة إلى التجارة التي تتم عبر الحدود خاصة إذا ما كان السنجق على منطقة حدودية، إلى جانب الضرائب التي تصل إلى السنجق من المناطق التابعة له إداريا، هذا فضلا عن الهدايا التي ترسل إلى أمير السنجق من بعض الأعيان وكبار التجار في الإمارة، غير أن هذه الموارد نجد بأنها قد تأثرت وبشكل كبير نتيجة الاضطرابات التي عرفتها المنطقة في تلك الفترة⁴⁴.

وقد أدى الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد إلى إضعاف سلطة بعض الإمارات في الأناضول، خاصة تلك التي كانت مسرحا لتحركات الجيوش، وهو ما انعكس بشكل مباشر على نظام جباية الضرائب، والذي يعد أحد أهم ركائز الاقتصاد العثماني، فحالة عدم الاستقرار دفعت بعض السكان إلى الهجرة أو الامتناع عن الدفع، وهو ما أدى إلى تراجع ملحوظ في الموارد المالية للدولة⁴⁵.

علاوة على ذلك فإن الحروب الداخلية كانت تستنزف أكبر قدر من مصاريف الخزينة العثمانية، فالحملات العسكرية تكون مفيدة للدولة والخزينة عندما يتبعها الحصول على أراض جديدة من العدو، لكن الحروب والاضطرابات الداخلية ومواجهة التمردات لم تكن لتحقيق هذه الغاية، فلذلك كانت الدولة تلجأ في هذه الحالات إلى فرض ضرائب جديدة ورفع الرسوم الجمركية وكذا استحداث موارد إضافية لسد العجز المالي الذي وقعت فيه بسبب هذا النزاع، وهو ما زاد من الضغط على الفلاحين وأثر سلبا على الإنتاج⁴⁶.

كما أن حركات التمرد بما فيها حركة تمرد الأمير بايزيد خلقت بيئة مضطربة اقتصاديا، حيث تعطلت الأنشطة التجارية والاقتصادية، وهذا ما كلف الخزينة المركزية أموالا طائلة بهدف تمويل الحملات العسكرية بغرض

القضاء على تمرد الأمير بايزيد، وكل هذه الأموال كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى تعود بالفائدة على الدولة وعلى الخزينة⁴⁷.

2.4 . تأثير الصراع على الزراعة والتجارة الداخلية:

تعتبر الزراعة بمثابة النشاط الاقتصادي الرئيسي في الدولة العثمانية وخاصة في الولايات الأناضولية، والتي كانت تتأثر بشكل كبير نتيجة الصراعات والنزاعات الداخلية، بما فيها حركات التمرد، فمرور الجيوش ووقوع الاشتباكات بما يؤدي إلى تدمير وتخريب بعض الأراضي الزراعية، إضافة إلى نزوح عدد كبير من الفلاحين خوفا من العمليات العسكرية، وهو ما يتسبب في تدهور وانخفاض الإنتاج الزراعي⁴⁸.

وفي هذا السياق عندما انتشر العنف في الأناضول خلال أواسط القرن السادس عشر ميلادي، خاصة أثناء فترة تمرد الأمير بايزيد ودخوله في حرب مع شقيقه الأمير سليم فإن عدد كبير من المزارعين الأناضوليين العاطلين عن العمل تركوا أراضيهم وانضموا إلى الأمراء المتنازعين كمرتزقة، أملا في الوصول إلى مرتبة الطبقة العسكرية تحت راية الأمير المنتصر⁴⁹.

كما أن الفرسان السباهية⁵⁰ الذين خسروا تيماراتهم أو الذين أصبحت تيماراتهم غير ذات قيمة قد تحولوا إلى عناصر رئيسية تعمل على دعم الفوضى والتمرد في المنطقة، بالإضافة إلى الآلاف من المزارعين الشباب الذين استغلوا فرصة ضعف الدولة وانشغالها بالنزاع فكسروا نشاطهم لعمليات السلب والنهب خاصة في المدن والقرى المتأثرة بهذا الصراع، وقد أدى هذا الوضع إلى تفكك البنية الريفية واضطراب النشاط الزراعي فيها، نتيجة الخراب الفلاحين في الحرب أو هجرتهم للأراضي الزراعية، وهو ما انعكس على تراجع الإنتاج وبالتالي على الاقتصاد المحلي للدولة⁵¹.

أما على مستوى التجارة الداخلية فقد أدى تدهور الوضع الأمني إلى تعطل حركة القوافل التجارية، خاصة على الطرق الرابطة بين مدن الأناضول، كما أن العصابات وقطاع الطرق كان لهم أثر سيء على التجارة، فالقوافل كانت تتعرض للنهب والسرقة، مما يؤدي إلى تقليل حجم التجارة وكمية السلع أو اضطرابها إلى تغيير الطريق وسلوك طرق أطول أو تأجيل رحلاتها في غالب الأمر، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكاليف السلع، وقد رافق هذه الاضطرابات حتى حرق للممتلكات خاصة الأراضي الزراعية، وهذا بدوره يساهم في تعطيل الأنشطة التجارية ويؤثر على استقرار الأسواق المحلية⁵².

ولعل من أبرز مظاهر تأثر التجارة الداخلية بهذا الصراع هو اضطراب تجارة الحرير التي كانت تعد من أهم الأنشطة التجارية في المنطقة آنذاك، إذ كان معظم الحرير الخام يستورد من مقاطعات إيران، ثم يمر عبر طريقه التجاري الرئيسي بإمارة أماسيا التي كانت من المناطق المتأثرة بشكل مباشر بالنزاع بين الأميرين سليم وبايزيد، وقد أدى اضطراب الأوضاع الأمنية والعسكرية في هذه الإمارة إلى عرقلة مرور القوافل التجارية وتراجع حركة تبادل الحرير، الأمر الذي انعكس سلبا على النشاط التجاري المحلي والإقليمي، وأسهم في خسائر اقتصادية واضحة مستترة للتجار والخزينة معا⁵³.

3.4 . الأعباء المالية على الدولة العثمانية نتيجة الصراع:

قامت الدولة العثمانية منذ نشأتها على أسس عسكرية واضحة، إذ شكل الجيش الركيزة الأساسية لبنية الدولة ولنظامها الإداري والسياسي، فارتبط استقرارها الداخلي واتساع نفوذها الخارجي بقوة المؤسسة العسكرية وكفاءتها، ولذلك كانت أغلب نفقات الدولة ذات طابع عسكري، إذ كان جزء كبير من الجيش يتقاضى رواتبه نقدا، وقد بلغت نفقات الجيش ما بين 30% إلى 40% من ميزانية الدولة، وهو ما شكل ضغطا كبيرا على الخزينة خاصة في أوقات الاضطرابات العسكرية الداخلية⁵⁴.

ويضاف إلى ذلك أن القرن السادس عشر الميلادي شهد زيادة كبيرة في عدد وحدات المشاة من الإنكشارية خاصة تلك المجهزة بالأسلحة النارية، وهو ما أدى إلى تضاعف النفقات العسكرية بشكل ملحوظ، نظرا لما تتطلبه هذه الفئة من رواتب منتظمة وتجهيزات وتسليح مستمر، وتظهر بعض الإحصائيات أن عدد الإنكشارية ارتفع من 7886 جنديا سنة 1527م إلى 37627 جنديا سنة 1610م، وهو ما يعكس التوسع الكبير في المؤسسة العسكرية العثمانية ويفسر جانبا مهما من تصاعد الأعباء المالية التي تحملتها خزينة الدولة، خاصة في فترات الصراعات الداخلية والاضطرابات السياسية⁵⁵.

لم تقتصر آثار الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد على المستوى المحلي في الأناضول فحسب، بل امتدت لتشمل الخزينة المركزية للدولة العثمانية، فقد تطلبت المواجهة بين الأميرين تجهيز جيوش كبيرة مع توفير مختلف الإمدادات اللازمة لهذا الجيش من رواتب ومؤن ووسائل نقل، وهو ما شكل عبئا ماليا إضافيا على عاتق الدولة⁵⁶.

ومن جانب آخر نجد هذا التأثير لما كان قائما على الإمارات التي شهدت الصراع تضاعفت مهام أمير السنجق أثناء هذه الحرب، خاصة في البحث عن السباهية أصحاب التيمارات وضمّان مشاركتهم في الحرب، فعمل كل أمير وخاصة الأمير بايزيد على توفير جنود جدد لإشراكهم في هذا الصراع إلى جانبه، وهو ما كان

يكلف أموالا إضافية تحتسب على عاتق أمير السنجق⁵⁷، وفي بعض الأحيان كان الأمراء المتصارعين يلجؤون إلى الاستدانة المالية لتوفير المتطلبات العسكرية اللازمة، فعلى سبيل المثال لجأ الأمير سليم إلى الدون جوزيف⁵⁸ لتوفير مساعدات وخدمات مالية كبيرة جعلت من الدون أكبر المقرين إلى الأمير سليم.

وفي هذا السياق وعندما انتشر العنف في الأناضول خلال أواسط القرن السادس عشر ميلادي، وخاصة أثناء فترة تمرد الأمير بايزيد ودخوله في حرب مع أخيه الأمير سليم، فإن عدد كبير من المزارعين الأناضوليين العاطلين عن العمل تركوا أراضيهم وانضموا إلى الأمراء المتنازعين كمرتزقة، أملا في الوصول إلى مرتبة الطبقة العسكرية تحت راية الأمير المنتصر⁵⁹.

إن هروب الأمير بايزيد إلى الدولة الصفوية أدخل الدولة العثمانية في أزمة دبلوماسية ومالية، حيث طلب الشاه طهماسب مقابل تسليم بايزيد مبلغا قدره 500 ألف ليرة ذهبية بعدما كان قد طلب في المرة الأولى مليون ليرة ذهبية⁶⁰، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الشاه طهماسب قد استولى على أموال وممتلكات الأمير بايزيد وأتباعه، حيث كتب محمد بن أبي السرور عن هذا الأمر قائلا: "وقد شرع الشاه طهماسب في المكر والحيلة والخداع وتفريق عسكر بايزيد واحدا بعد واحد واغتنم منهم مالا كثيرا"⁶¹.

في ظل هذه الظروف ومع تراجع الفتوحات العثمانية وتوقف التوسع العسكري الذي كان يعد أحد أهم مصادر الدعم المالي للدولة، ومع استمرار الصراعات الداخلية كحرب الأميرين سليم وبايزيد، شهدت خزانة الدولة تراجعا ملحوظا لأن هذه الأحداث كان قد سبقها أيضا عجز في ميزانية الدولة سنة 1557م والذي بلغ حوالي 80 ألف قطعة ذهبية، وهو ما يعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة قبيل تمرد الأمير بايزيد في أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، وهذا ما أسهم في زيادة الضغط على الخزانة⁶².

5. خاتمة:

تناول هذا البحث الصراع على ولاية العهد بين الأميرين سليم وبايزيد في أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، ومن خلال تتبع أسباب ومراحل حدوثه تم إبراز انعكاساته السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية خاصة في الولايات الأناضولية، بحيث شكل هذا الصراع إحدى أبرز الأزمات الداخلية التي واجهت الدولة في منتصف القرن السادس عشر ميلادي.

يتضح من خلال هذا البحث أن غياب نظام واضح لولاية العهد في الدولة العثمانية قد ساهم وبشكل مباشر في خلق بيئة تنافسية حادة بين الأمراء، كما أن توزيع هؤلاء الأمراء على السناجق وإشراكهم في الحكم

الحلي عزز من استقلاليتهم، مما جعل التنافس والصراع على السلطة أمرا متوقعا وملازما في المنظومة السياسية العثمانية خلال تلك الفترة.

إن الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد تطور من تنافس سياسي إلى مواجهة عسكرية مباشرة انتهت بمعركة قونية سنة 1559م، ومن ثم لجوء الأمير بايزيد إلى الدولة الصفوية طلبا للحماية، كما بينت الأحداث أن تدخل السلطان سليمان كان حاسما في احتواء هذه الأزمة، إلا أن الصراع أخذ أبعادا إقليمية ودولية مما زاد من تعقيد الوضع وأدى في النهاية إلى تصفية الصراع بشكل نهائي لصالح الأمير سليم.

لم يكن الصراع القائم بين الأميرين ذو أبعاد سياسية وعسكرية فقط بل امتد تأثيره حتى الجانب الاقتصادي في الدولة العثمانية، فقد أدى هذا الأمر إلى تراجع جباية الضرائب واضطراب النشاط الزراعي والتجاري في الولايات الأناضولية التي كانت على مقربة من هذا الصراع، وبالإضافة إلى الارتفاع الكبير في النفقات العسكرية والدبلوماسية، وكل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إتهاك خزانة الدولة وإضعاف استقرارها المالي، خلال تلك الفترة من الحرب.

تبين من هذه الدراسة أن لجوء الأمير بايزيد إلى الدولة الصفوية زاد من حدة الأزمة المالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية خلال هذه الفترة، إذ ترتب عن هذا اللجوء مطالب مالية كبيرة من قبل الشاه طهمااسب مقابل تسليمه للأمير بايزيد، هذا ما شكل عبئا ماليا إضافيا على الخزانة وأسهم في تعميق خسائرها المالية وتفاقم أزمته خلال فترة التمرد.

6. الهوامش:

¹ محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2013م، ص ص 561-562.

² خليل اينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ط1، تر: محمد الأرنؤوط، دار المدار الإسلامي للنشر، ليبيا، 2002م، ص 95.

³ نفسه، ص 95.

⁴ أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون، تركيا، 1999م، ص 158.

⁵ خليل اينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص ص 95-96.

⁶ أكمل الدين إحسان أوغلو، المرجع السابق، ص ص 157-158.

⁷ حاجي خليفة، فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار - تاريخ ملوك آل عثمان، تر: السيد محمد السيد، كلية الآداب موهاج بجامعة جنوب الوادي، مصر، 2003م، ص 304.

⁸ صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2014م، ص 118.

⁹ يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، ج1، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988م، ص 361.

¹⁰ يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 351.

¹¹ Şefaattin Deniz, ışyan iltica ve Ölüm: Safevi Kaynaklarında Şehzade Bayezid Meselesi, Journal of Ottoman Civilization Studies, Sayı: 20, Türkiye, 2024, s 126.

¹² خليل إينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 96.

¹³ الديوان الهامايوني: ويسمى أيضا بالديوان السلطاني وهو الجهاز المركزي والإداري والتشريعي في الدولة العثمانية، يجتمع فيه السلطان والصدر الأعظم والوزراء لمناقشة أمور الدولة مقره بالعاصمة. ينظر: خليل إينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع نفسه، ص ص 336-337.

¹⁴ أكمل الدين إحسان أوغلو، المرجع السابق، ص ص 158-159.

¹⁵ رستم باشا: هو الصدر الأعظم في الدولة العثمانية (1544-1561م) وهو صهر السلطان سليمان القانوني وزوج ابنته مهمراه، كان بمثابة الداعم الأكبر والمساعد الأول للسلطنة خرم زوجة السلطان سليمان، وتذكر بعض المصادر أنهما كانا السبب في تأجيل فتنة مقتل الأمير مصطفى ابن السلطان سليمان من السلطنة مهدفران. ينظر: أحمد آق كوندز، وسعيد أوزتورك، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، دط، وقف البحوث العثمانية، تركيا، 2008م، ص ص 247-248.

¹⁶ أحمد آق كوندز، المرجع نفسه، ص 247.

¹⁷ الوزير لالا مصطفى باشا: هو قائد عسكري ووزير عثماني، خدم الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني، حيث بدأ مسيرته كمربي ومؤيد لبعض الأمراء ومن هنا جاء لقبه " لالا "، يقال بأنه لعب دورا حساسا في الصراع والتحريض بين الأميرين سليم وبايزيد. ينظر: بجوى إبراهيم أفندي، التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد سليم الأول، تر: ناصر عبد الرحيم حسن، ج1، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015م، ص 424 وما بعدها.

¹⁸ بجوى إبراهيم أفندي، المصدر نفسه، ص ص 424-425.

¹⁹ نفسه، ص ص 424-425.

²⁰ Şefaattin Deniz, a.g.m, s 127.

²¹ خليل إينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 95.

²² Şefaattin Deniz, a.g.m, s 127.

²³ حاجي خليفة، المصدر السابق، ص 293.

²⁴ بجوى إبراهيم أفندي، المصدر السابق، ص ص 431-432.

²⁵ حاجي خليفة، المصدر السابق، ص 294.

²⁶ Şefaattin Deniz, a.g.m, ss 127-128.

²⁷ بديع جمعة وأحمد الخولى، تاريخ الصفويين وحضارتهم، ج1، دار الرائد العربي، مصر، 2016م، ص 131.

²⁸ فرحات قدوز: هو فارس ومحارب ماهر من أصل تركماني، كان من الأشخاص الميالين للمذهب الشيعي شرقي الأناضول، ويعتبر من الأشخاص الذين أقنعوا الأمير بايزيد باللجوء إلى الصفويين. ينظر: Şefaattin Deniz, a.g.m, s 128.

²⁹ الشاه طهماسب (1524-1576م): هو ابن الشاه إسماعيل الصفوي والمعروف بطهماسب الأول، وصل إلى العرش وهو ابن العشر سنوات من عمره، تميز عهده بعدة حملات عسكرية ضد الأوزبك في بلاد ما وراء النهر، كما دخل في عدة حروب مع الدولة العثمانية خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني، ما اضطره لنقل عاصمته من مدينة تبريز إلى مدينة قزوین نظراً لتعرضها المستمر لهجمات العثمانيين. ينظر: محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ط1، دار البشائر، لبنان، 1995م، ص ص 107-108.

³⁰ بديع جمعة، المرجع السابق، ص 131.

³¹ Şefaattin Deniz, a.g.m, s 129.

³² يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 351.

³³ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران 1501-1736م، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2009م، ص 103.

³⁴ بديع جمعة، المرجع السابق، ص 131.

³⁵ سورة الرعد، الآية 20.

³⁶ معاهدة أماسيا 1555م: هي عبارة عن إتفاقية موقعة بين الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليمان القانوني والدولة الصفوية بقيادة الشاه طهماسب بن إسماعيل، والذي من خلالها تم رسم الحدود الشرقية بين الدولتين، وهي من أولى الإتفاقيات الموقعة بين الطرفين. ينظر: صالح كولن، المرجع السابق، ص 110.

³⁷ أحمد آق كوندز، المرجع السابق، ص 249.

³⁸ حمزة عيجولي، الصراع العثماني الصفوي في عهد الشاه طهماسب الأول 1524-1576م، مجلة مدارات تاريخية، المجلد4، العدد4، جامعة الجزائر2، 2022م، ص 100.

³⁹ Şefaattin Deniz, a.g.m, s 129.

⁴⁰ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، المرجع السابق، ص 103.

- 41 محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المصدر السابق، ص 109.
- 42 Şefaattin Deniz, a.g.m, s 135.
- 43 خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300-1600م، ج 1، تر: عبد اللطيف حارس، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2007م، ص 49.
- 44 أكمل الدين إحسان أوغلو، المرجع السابق، ص 262.
- 45 سميع علي حسن، النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات (1299-1839م)، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، 2021م، ص ص 108-109.
- 46 نفسه، ص 109.
- 47 معاذ محمد عبد القادر عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974-1342هـ / 1566-1924م)، جامعة الزمروك كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، 2017م، ص 38.
- 48 خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 67-68.
- 49 نفسه، ص 68.
- 50 **السياسية:** ومفردتها سيامي، وهو لقب يطلق على صاحب التيمار أو الإقطاع في الدولة العثمانية، والذي يحصل على هذا التيمار يقدم مقابلته للدولة خدمات عسكرية. ينظر: خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المرجع السابق، ص 342.
- 51 خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 68-69.
- 52 معاذ محمد عبد القادر عابدين، مرجع سابق، ص 38.
- 53 خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 328.
- 54 سميع علي حسن، المرجع السابق، ص 97.
- 55 خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 70.
- 56 معاذ محمد عبد القادر عابدين، المرجع السابق، ص 114.
- 57 أكمل الدين إحسان أوغلو، المرجع السابق، ص 261.
- 58 **الدون جوزيف:** يعتبر من أبرز الشخصيات في الدولة العثمانية، ينتمي إلى عائلة يهودية هاجرت من أوروبا إلى الدولة العثمانية واستطاع بفضل قربه من السلطان سليمان ومن الأمير سليم أن يكسب نفوذا كبيرا في الدولة خاصة بعدما قدم مساعدات مالية وسياسية مهمة، كما لعب دورا مهما في تنشيط التجارة خاصة تجارة التبذ. للمزيد ينظر: خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 319-320.
- 59 نفسه، ص 68.

60 يلماز أورتونا، المرجع السابق، ص 351.

61 محمد أبي السرور البكري الصديقي، المصدر السابق، ص 107.

62 سميع علي حسن، المرجع السابق، ص 110.

7. قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

- البكري الصديقي محمد بن أبي السرور، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ط1، دار البشائر، لبنان، 1995م.
- بجوى إبراهيم أفندي، التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد سليم الأول، تر: ناصر عبد الرحيم حسن، ج1، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015م.
- حاجي خليفة، فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار - تاريخ ملوك آل عثمان، تر: السيد محمد السيد، كلية الآداب موهاج بجامعة جنوب الوادي، مصر، 2003م.

ب - المراجع:

- آق كوندز أحمد، الدولة العثمانية المجهولة، دط، وقف البحوث العثمانية، تركيا، 2008م.
- أورتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، ج1، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988م. - أوغلو أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، المجلد الأول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون، تركيا، 1999م.
- إينالغك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2002م.
- إينالغك خليل، التاريخ الاقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية 1300-1600م، ج1، تر: عبد اللطيف حارس، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2007م.
- حسن سميع علي، النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات (1299-1839م)، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، 2021م.
- جمعة بديع، وأحمد الخولي، تاريخ الصفيين وحضارتهم، ج1، دار الرائد العربي، مصر، 2016م.
- طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2013م.

- طقوش محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية في إيران 1501-1736م، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2009م.
- عابدين معاذ محمد عبد القادر، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974-1342هـ / 1566-1924م)، جامعة اليرموك كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، 2017م.
- كولن صالح، سلاطين الدولة العثمانية، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2014م.

ج- المقالات العلمية:

- عيجولي حمزة، الصراع العثماني الصفوي في عهد الشاه طهماسب الأول 1524-1576م، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 4، العدد 4، جامعة الجزائر 2، 2022م.
- Şefaattin Deniz, isyan iltica ve Ölüm: Safevi Kaynaklarında Şehzade Bayezid Meselesi, Journal of Ottoman Civilization Studies, Sayı: 20, Türkiye, 2024